بالمبني غير مسلم واعترض على تعليل البنا بذلك بان تضمن معنى الحرف
هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضي للبنا يشترط فيه ان يكون
باصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البنا بتركيب الاسم مع لا
تركيب خمسة عشر واشار اليه الناظم بقوله وركب الخ واجاب
نقلا عن ابن هشام ان التركيب ايضا لا يصلح علة لاصل البنا
بل للفتح لاقتضايه التخفيف وبان هذا التضمن اشبه بالتضمن
الذي لا يقتضي البنا كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من
بدليل ورود التصريح بمن في قوله فقام يذود الناس الخ ويجاب
عن الاول بان اشتراط كون التضمن باصل الوضع انما هو في البنا
الاصلي لا العارض والحاصل ان البنا على ثلاثة انواع اصلي
وهو المشترط فيه ذلك وهو الذي حصر ابن مالك سببه
في شبه الحرف وعارض واجب ومن اسبابه التضمن العارض
والتركيب ونوادر اسبابه موانع الصرف وعارض جايز ومن
اسبابه اضافة المبهم الى المبني واضافة الظرف الى الجملة المصدرة
بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة وعن
الثاني بان التصريح بمن مقدر ونادر كما مر فلا يعتبر فليس
هذا التضمن كتضمن الحال معنى في والظرف معنى من
لخفته ولانه اعراب هذا النوع نصبا وهو المفرد اي في
باب الاعراب والضمير للغير يبنيان الخ لم يعارض التثنية
والجمع هنا سبب البنا مع معارضتهما اياه في اللذين والذين
على القول باعرابهما لان سبب البنا الوارد هنا على التثنية والجمع
والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا يخفى ان القايل باعراب
اللذين والذين يقول بان تثنية اللذين وجمع الذين حقيقتان

فنقول

فنقول البعض انهما غير حقيقتين انما يأتي على مذهب القايل
ببنايهما وليس الكلام فيه تعزى اي تنسب وتنسب
وقد عنتهم اي اهمتهم والشوون جمع شان وهو الخطب
قال في التصريح والجملة اي جملة وقد عنتهم شوون في موضع
رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه
بالواو كقول الحماسي فامسى وهو عريان وقولهم ما احد
الا وله نفس امارة وليس حالا خلافا للعيني لان واو الحال
لا تدخل على الماضي التالي الا كما قاله الموضح في باب الحال اهـ
قال الروداني قوله لان خبر الناسخ الخ فيه ان هذا غير
مسلم على اطلاقه وحاصل ما في التسهيل والهمع ان
الخبر ان كان جملة بعد الا تقترن بالواو الا بعد ليس وكان
المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير الا تقترن
بالواو بعد كان وجميع اخواتها لا بعد جميع النواسخ
هذا عند الاخفش وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران
الخبر بالواو اصلا وحملوا ما ورد من ذلك على انه حال والفعل
تام لا ناقص او محذوف الخبر ضرورة فظهر ان جملة وقد
عنتهم شوون لا يصح ان تكون خبرا وايضا هذه الجملة بعد
الا الايجابية وسياتي في باب الاستثنا ان لا النافية للجنس
لا تعمل في موجب وصرح في المغني بان من شروط عملها انه لا
يبطل نفيها كما الحجازية فالصواب ان الجملة حال كما قال العيني
وقد نقل الشمني في باب الحال جواز اقتران الماضي التالي الا
بالواو وخبر لا محذوف فخبر الا فلم يبطل نفيها الا بعد انتفا
عملها كقولهم ما زيد قايما الا في الدار اهـ وكتب على قوله وقولهم

Copyright King Saud University